

المكتب التنفيذي
للمراقبة وحظر الانتشار
EXECUTIVE OFFICE FOR
CONTROL & NON-PROLIFERATION



دراسة استراتيجية للحالات العملية المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة

فترة المراجعة من 2019 - 2023
التاريخ: مارس 2024





2	المحتوى
3	المقدمة و الهدف من الدراسة
4	المنهجية
5	الفصل 1: تصنيف الحالات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة خلال فترة 2019-2021
5.....	التصنيف بناءً على مصدر المعلومات.....
6.....	التصنيف بناءً على الاشتباه الذي تم تحديده.....
7.....	التصنيف بناءً على الأدوات والوسائل المستخدمة.....
8.....	الأنماط والتطبيقات المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة.....
15	الفصل 2: تصنيف الحالات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة خلال فترة 2022-2023
15.....	التصنيف بناءً على الجهة المبلغة.....
16.....	التصنيف بناءً على الاشتباه الذي تم تحديده.....
17.....	التصنيف بناءً على الأدوات والوسائل المستخدمة.....
18.....	الأنماط والتطبيقات المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة.....
22	أبرز النقاط و الاستنتاجات
23	التوصيات

1. يتوجب على دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها عضو في الأمم المتحدة، تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأنظمة الجزاءات. وبناءً على ذلك، تتخذ الدولة، من خلال قرار مجلس الوزراء رقم 74 لعام 2020، قرارات مجلس الأمن بشأن قمع ومكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما أنظمة العقوبات المالية المستهدفة على النحو المحدد من قبل الأمم المتحدة.
2. تتضمن أنظمة جزاءات الأمم المتحدة تدابير مختلفة يجب على الدول تطبيقها. ومع ذلك، يركز هذا المستند بشكل أساسي على كيفية إساءة استخدام المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية من قبل الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المدرجة للتهرب من العقوبات ودعم الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.
3. يعتبر المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار الجهة المركزية لضمان التنفيذ الفعال للعقوبات المالية المستهدفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. علاوةً على ذلك، يعمل المكتب التنفيذي بشكل وثيق مع جهات إنفاذ القانون لضمان الإدراج المحلي المناسب وإبقاء القطاعين الحكومي والخاص على اطلاع بأحدث المعلومات. وعلاوةً على ذلك، يتلقى ويعالج المكتب التنفيذي التظلمات من قرارات الإدراج في قائمة الأمم المتحدة الموحدة وقائمة الإرهاب المحلية، وطلبات استخدام الأموال المجمدة بموجب قوائم العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، يتعاون المكتب التنفيذي مع القطاعين الحكومي والخاص لزيادة الوعي حول الأنماط الرئيسية والمخاطر الناشئة لتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح والتهرب من العقوبات.
4. ويكمن الغرض من هذا المستند في استعراض الحالات السابقة لتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار على مستوى شمولي مما يسمح للجهات المختصة المحلية والمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بفهم الأساليب والأدوات ومصادر المعلومات والاشتباكات الأكثر شيوعاً التي تؤدي إلى القضايا المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو عن طريق الإدراج المحلي، بالإضافة إلى دراسة التغييرات في أنماط وتطبيقات التهريب من العقوبات عبر السنوات.



5. يقدم هذا المستند ما مجموعه 33 حالة تمويل إرهاب وتمويل انتشار تم جمعها من جهات إنفاذ القانون في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2019 إلى 2023. تم تقسيم الفترات على التوالي إلى فترتين مختلفتين وهما فترة 2019-2021 تحتوي على 23 دراسة حالة (18 حالة تمويل إرهاب و5 حالات تمويل انتشار)، أما الفترة الثانية فهي من 2022-2023 وتتكون من 10 دراسات حالة (7 تمويل إرهاب و3 تمويل انتشار).

6. بعد قيام المكتب التنفيذي بالتحليل لكافة دراسات الحالة ف، تم تصنيف الحالات بناءً على العناصر الأربعة أدناه:

- مصدر المعلومات
- نوع الاشتباه
- الأدوات والوسائل المستخدمة
- أنماط وتطبيقات تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.

الفصل 1: تصنيف الحالات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة خلال فترة 2019 -

2021

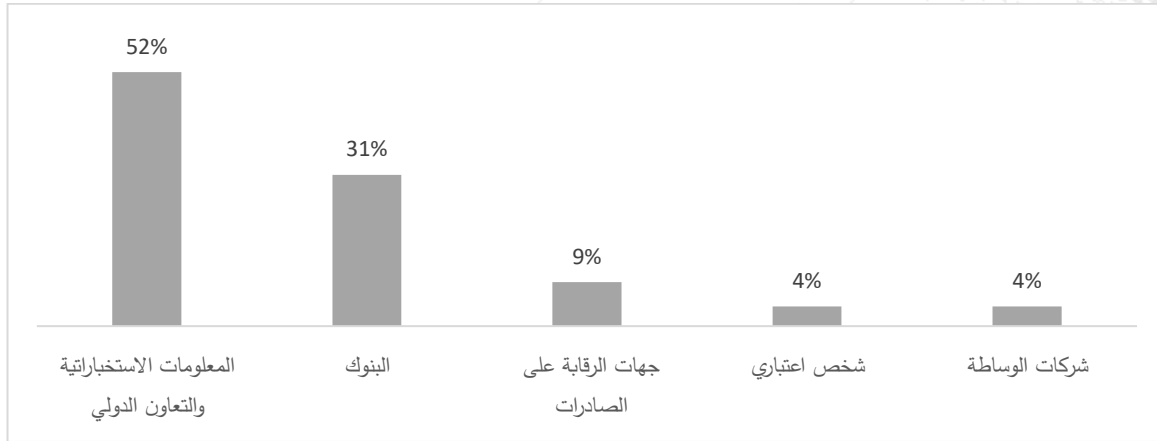
7. يسرد هذا القسم من الدراسة المساهمين الرئيسيين في بناء الحالات الـ 23 التي تم تحليلها في هذا الفصل بناء على مصدر معلوماتهم، والنشاط المشبوه الأساسي الذي تم تحديده، والأدوات المستخدمة ، والأنماط والتطبيقات المستخدمة للقيام بالأنشطة غير المشروعة.

التصنيف بناءً على مصدر المعلومات

8. تختلف مصادر المعلومات في هذه الدراسة باختلاف الجهات مثل الجهات المحلية المختصة والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. ويسرد الجدول أدناه خمسة مصادر رئيسية للمعلومات بُنيت عليها الحالات. من الواضح أن أكبر مصدر للمعلومات هو المعلومات الاستخباراتية والتعاون الدولي الذي يؤدي إلى تحديد أنشطة تمويل الإرهاب/تمويل الانتشار أو التهزّب من العقوبات المفروضة بموجب قائمة الأمم المتحدة أو قائمة الإرهاب المحلية. تأتي بعد ذلك البنوك من خلال الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات بشأن المعاملات التي تحدث في البر الرئيسي أو المناطق الحرة، مما ساعد جهات إنفاذ القانون على تتبع وتجميد الأموال المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب أو تمويل الانتشار.

الجدول 1 - عدد الحالات بحسب مصدر المعلومات (2019 - 2021)

العدد	مصدر المعلومات
12	المعلومات الاستخباراتية والتعاون الدولي
7	البنوك
2	جهات الرقابة على الصادرات
1	شخص اعتباري
1	شركات الوساطة

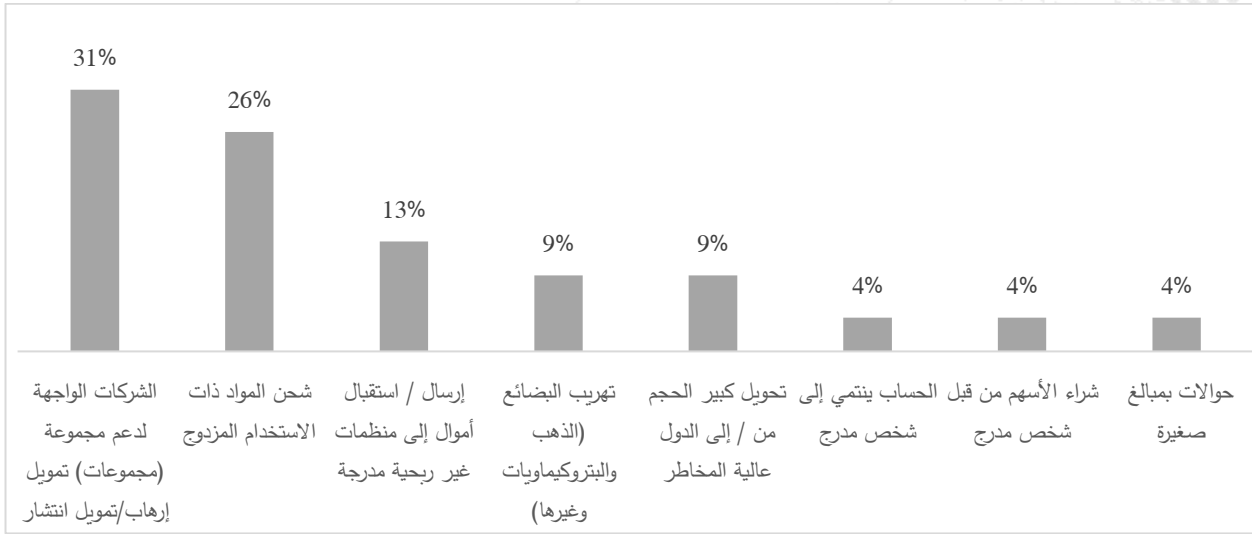


التصنيف بناءً على الاشتباه الذي تم تحديده

9. في الكثير من الحالات، يكون سبب الاشتباه في نشاط أو معاملة هو ما يدفع السلطات المحلية والمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة إلى رفع تقارير اشتباه إلى السلطات المختصة لإجراء المزيد من التحقيقات. يسرد الجدول أدناه 8 أنواع من الشبهات التي استندت إليها الحالات ويبيّن أنّ أعلى أنواع الشبهات للإبلاغ عن الأساليب التي يستخدمها المجرمون لإخفاء أو تمويه نيتهم في دعم أنشطة تمويل الإرهاب أو تمويل الانتشار هي من خلال استخدام شركات واجهة أو وهمية وكذلك من خلال شحن المواد ذات الاستخدام المزدوج.

جدول 2 - عدد الحالات بحسب نوع الاشتباه (2019 - 2021)

نوع الاشتباه	العدد
الشركات الواجبة لدعم مجموعة (مجموعات) تمويل إرهاب/تمويل انتشار	7
شحن المواد ذات الاستخدام المزدوج	6
إرسال / استقبال أموال إلى منظمات غير ربحية مدرجة	3
تهريب البضائع (الذهب والبتروكيماويات وغيرها)	2
تحويل كبير الحجم من / إلى الدول عالية المخاطر	2
الحساب ينتمي إلى شخص مدرج	1
شراء الأسهم من قبل شخص مدرج	1
حوالات بمبالغ صغيرة	1

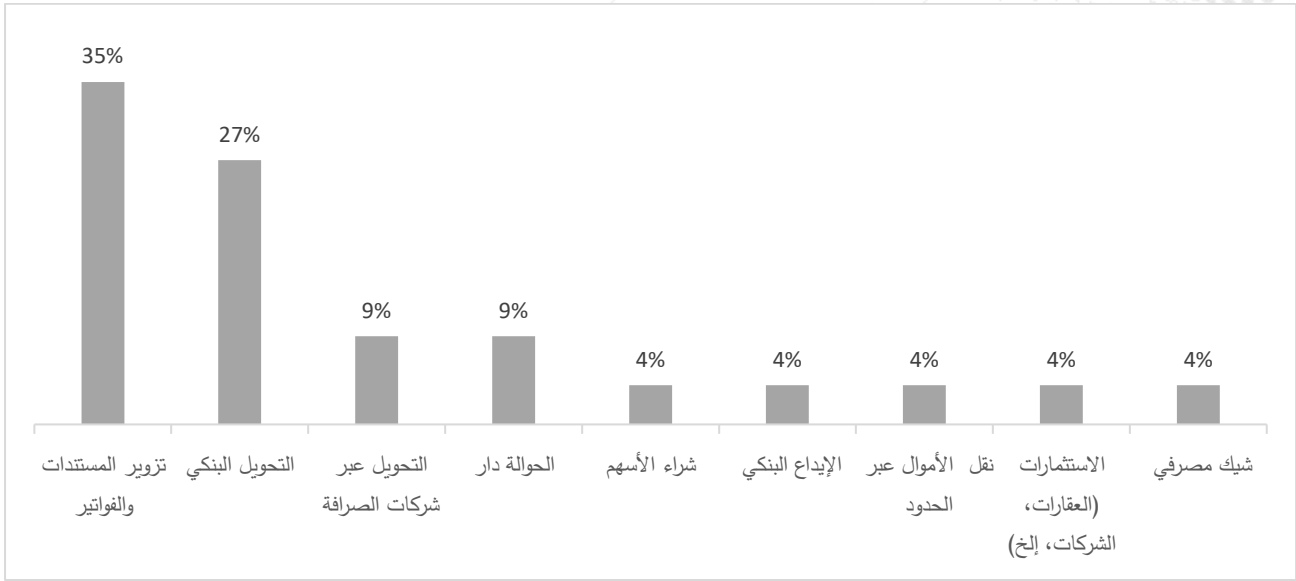


التصنيف بناءً على الأدوات والوسائل المستخدمة

10. قد يستخدم المجرمون المتورطون في أنشطة تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار أدوات مالية وغير مالية مختلفة لتسهيل إيداع الأموال ونقلها لدعم أنشطتهم غير المشروعة، ويسرد الجدول أدناه 9 أدوات يستخدمها المجرمون ويوضح أن الأدوات الأكثر شيوعاً من أجل استغلال النظام المالي وغير المالي لمساعدة أنشطة تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار هي استخدام المستندات والفواتير مزورة، وكذلك التحويلات البنكية.

الجدول 3 - عدد الحالات بحسب الأدوات أو الوسائل المستخدمة (2019 - 2021)

نوع الأداة أو الوسيلة المستخدمة	العدد
تزوير المستندات والفواتير	8
التحويل البنكي	6
التحويل عبر شركات الصرافة	2
الحوالة دار	2
شراء الأسهم	1
الإيداع البنكي	1
نقل الأموال عبر الحدود	1
الاستثمارات (العقارات، الشركات، إلخ)	1
شيك مصرفي	1



الأنماط والتطبيقات المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة

11. تم تحديد مجموعة من الأنماط والتطبيقات بناءً على الحالات المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة التي يستخدمها المجرمون بشكل متكرر لتجنب العقوبات. وتشمل الأنماط والتطبيقات أيضاً القطاعات الطرق والأدوات الرئيسية المستخدمة لتمرير أي معاملات مالية أو غير مالية لدعم الأشخاص أو الكيانات المدرجة.

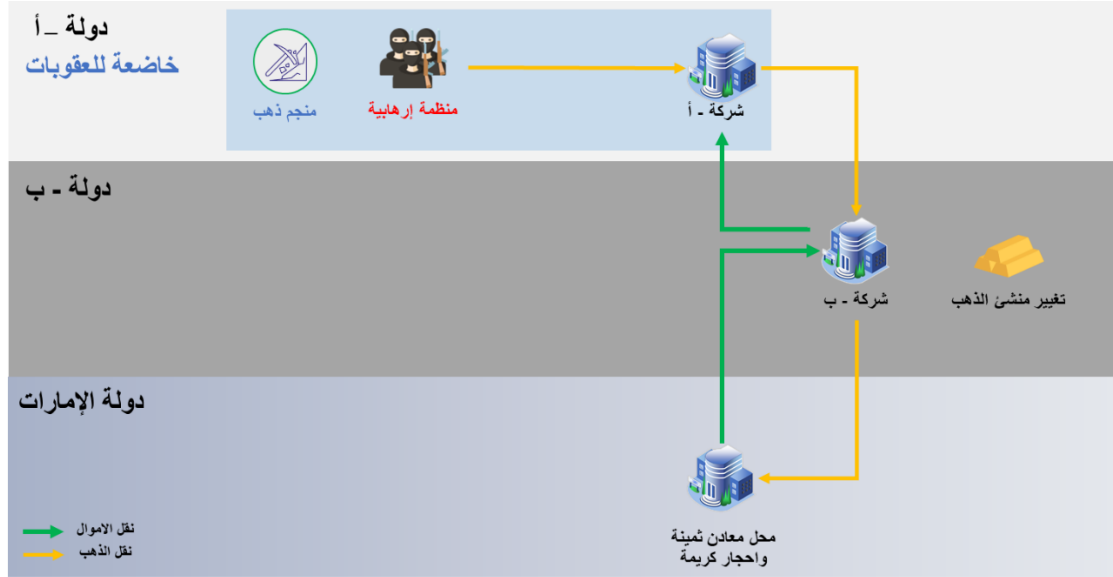
• أنماط و تطبيقات تمويل الإرهاب

○ النمط / التطبيق الأول: تهريب الذهب

- تم رصد دراسة الحالة هذه استناداً إلى التعاون الدولي، من خلال معلومات واردة من نظراء أجنب إلى الجمارك المحلية حول شحنة متجهة إلى دولة الامارات العربية المتحدة.
- تم تهريب الذهب المُستخرج من قبل جماعات متطرفة موجودة في الدولة أ الخاضعة للعقوبات إلى الشركة ب الموجودة في الدولة ب، بغرض تغيير منشأ الذهب لتجنب أي صلة مع الدولة أ الخاضعة للعقوبات.

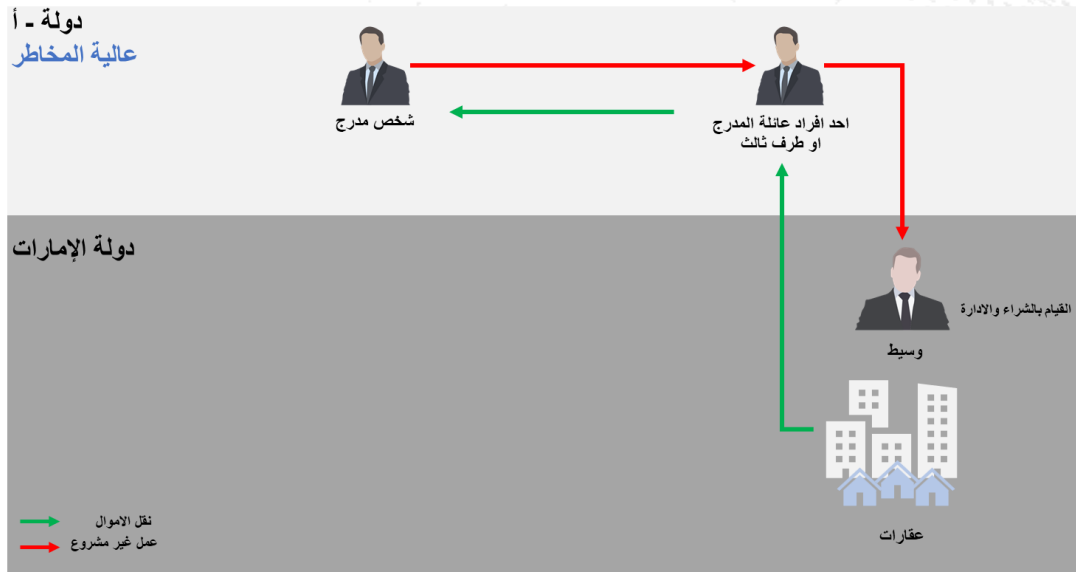
- اشترى أحد تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الإمارات الذهب من الشركة ب (بشكل شرعي) وحول الأموال إلى الشركة ب التي تقوم بعد ذلك بإعادة تحويل الأموال إلى الشركة أ.

الرسم - (1 - 7) تمويل الإرهاب - تهريب الذهب



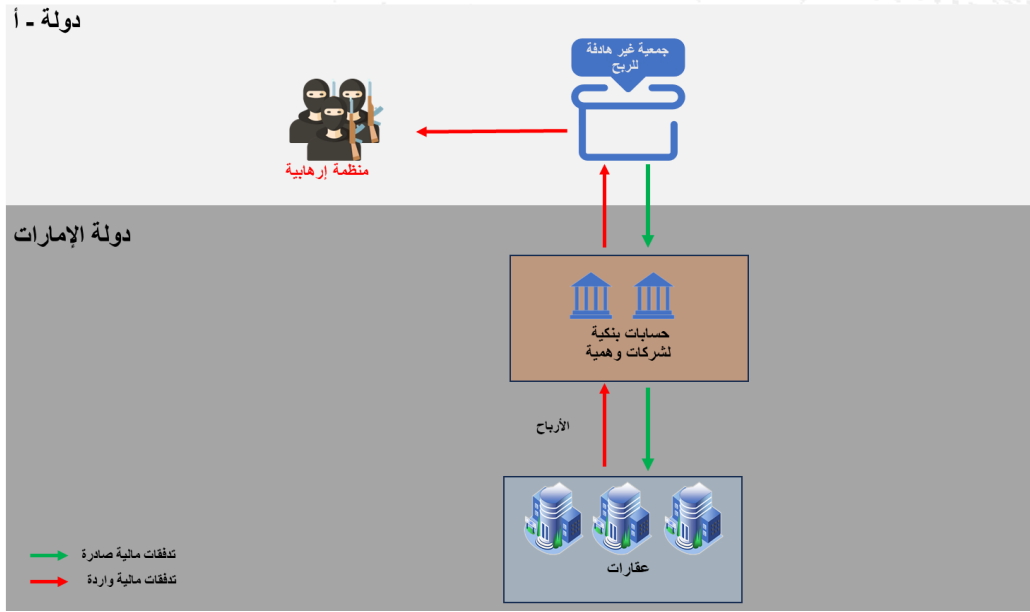
○ النمط / التطبيق الثاني: استخدام طرف ثالث أو أحد أفراد الأسرة

- تم رفع تقرير معاملة مشبوهة من قبل بنك محلي بأن وسيطاً عقارياً في دولة الإمارات تلقى حوالات من دول عالية المخاطر.
- وكشف التحقيق أن المحوّل كان يتصرف نيابة عن أحد أفراد أسرته الخاضعين للعقوبات لشراء عقارات في دولة الإمارات.
- ثم أعيدت عائدات الممتلكات إلى فرد الأسرة المقيم في البلد أ الذي يعمل نيابة عن فرد خاضع للعقوبات.



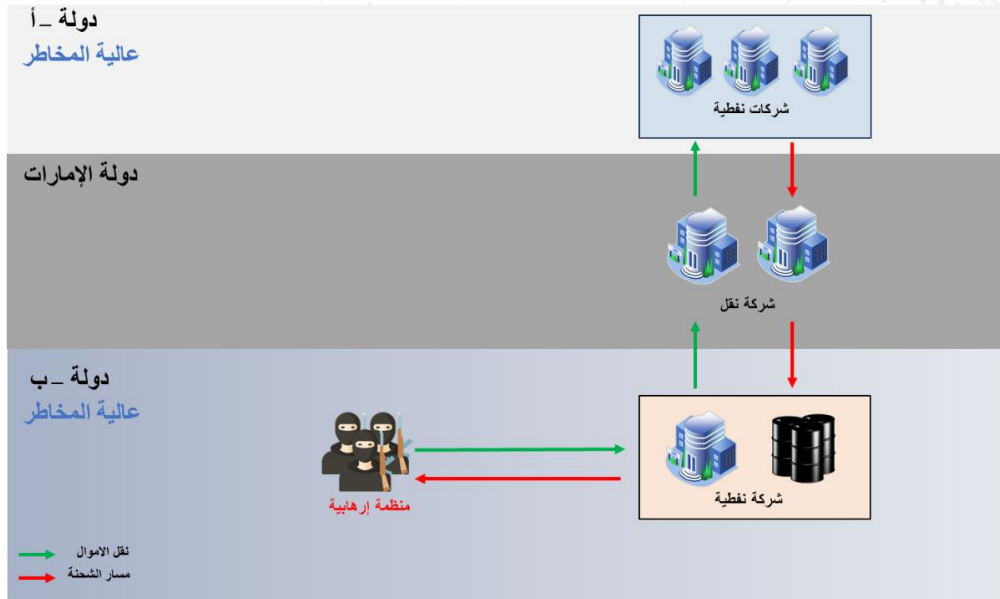
○ النمط / التطبيق الثالث: إساءة استخدام المنظمات غير الربحية

- رفع أحد البنوك تقرير معاملة مشبوهة بشأن تحويلات من وإلى منظمة غير ربحية في دولة أ.
- ويُسَاء استخدام المنظمات غير الربحية للعمل كشركة واجهة نيابةً عن منظمات إرهابية حيث تحتفظ بحسابات مصرفية وتشتري عقارات نيابةً عن المنظمة الإرهابية.
- وقد تم استخدام دور الحوالة لتحويل أرباح العقارات إلى المنظمة غير الربحية المتواجدة في الدول أ التي تدعم جماعة إرهابية خاضعة للعقوبات.



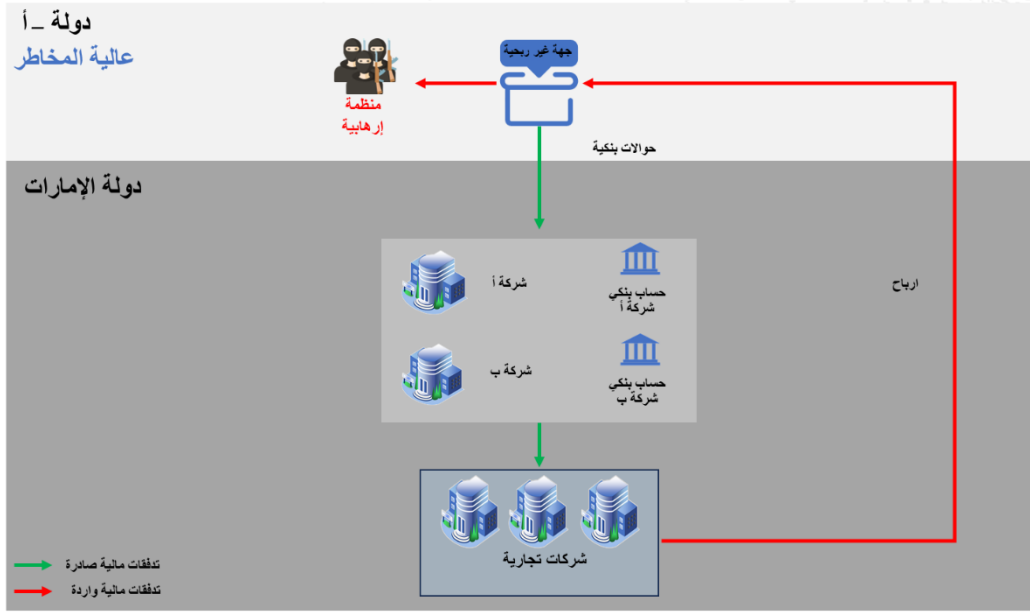
○ النمط / التطبيق الرابع: المستندات والفواتير المزورة

- كشفت معلومات استخبارية عن القطاع البحري أن جهات غير مشروعة كانت تزور الوثائق وتستخدم دولة الإمارات كنقطة عبور لشحن النفط من دولة مرتفعة المخاطر لصالح جماعات إرهابية خاضعة للعقوبات تتواجد في الدولة ب.
- وكشف التحقيق أن عائدات بيع النفط قد تم تحويلها إلى الدولة أ من خلال شركات الشحن في دولة الإمارات العربية المتحدة.



○ النمط / التطبيق الخامس: استخدام الشركات الواجهة

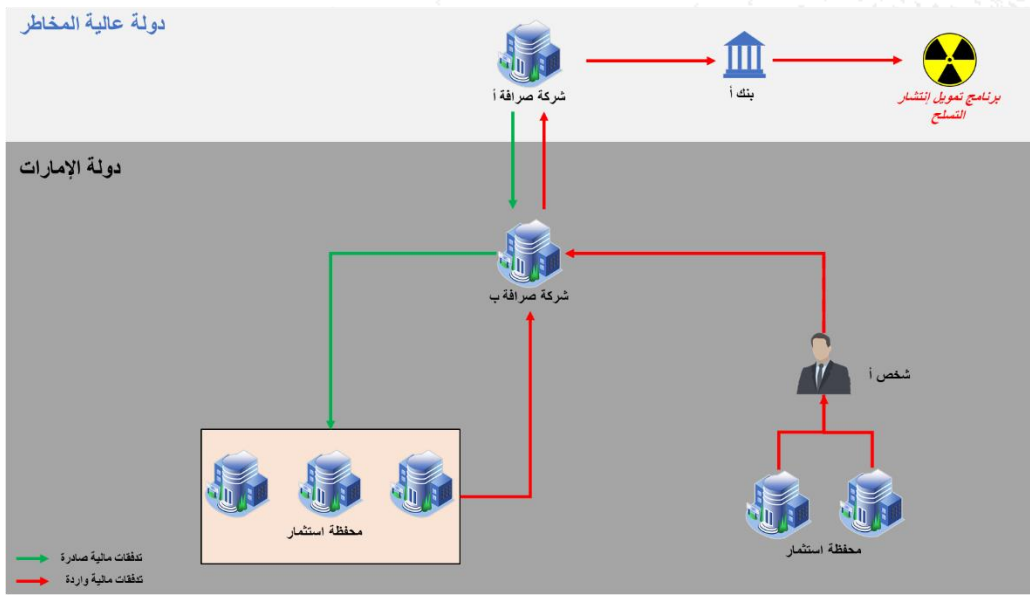
- رفع أحد البنوك المحلية تقرير معاملة مشبوهة حول تحويلات برقية واردة من منظمة غير ربحية تتواجد في دولة عالية المخاطر إلى حسابات المصرفية لشركات واجهة في دولة الإمارات.
- استخدمت الشركات الواجهة الأموال التي تلقتها للاستثمار في الشركات التجارية. تم تحويل عوائد الاستثمارات إلى المنظمة غير الربحية التي تسيطر عليها إحدى الجماعات إرهابية.



• أنماط و تطبيقات تمويل انتشار التسليح

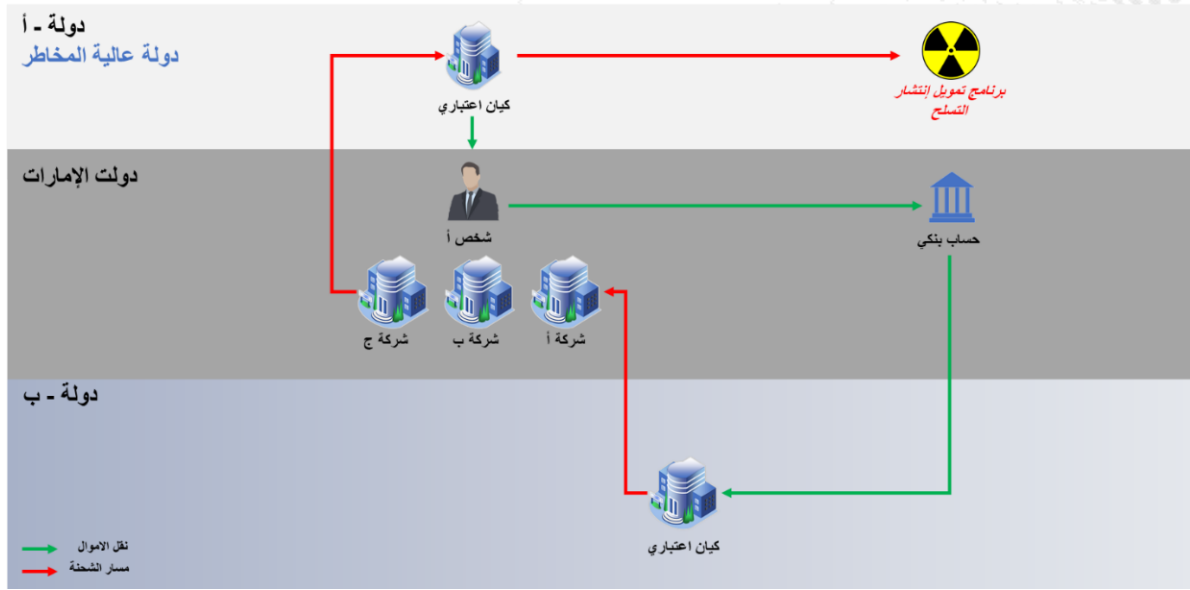
○ النمط / التطبيق الأول: استخدام النظام المالي

- رفع مكتب الصرافة المحلي ب تقرير معاملة مشبوهة حول سلوك مشبوه لمعاملات متعددة عالية القيمة واردة وخارجة أجريت من قبل خمس شركات مختلفة تعمل كمحافظ استثمارية .
- كانت اثنتان من الشركات الخمس تحصل على الأموال من خلال محافظ استثمارية ومن ثم تحول الأموال إلى شركة الصرافة أ عن طريق الشخص أ الذي يدير الشركتين.
- أما المحافظ الاستثمارية الثلاث الأخرى، فقد حولت الأموال مباشرة إلى مكتب الصرافة ب لنقلها في نهاية المطاف إلى الدولة عالية المخاطر.
- كشفت التحقيقات أن مكتب الصرافة أ والبنك أ يخضعان لسيطرة كيان يدعم برامج أسلحة الدمار الشامل.



○ النمط/التطبيق الثاني: شحن المواد ذات الاستخدام المزدوج

- كشفت إحدى الجهات المسؤولة عن الرقابة على الصادرات أنه قد تم التلاعب بالوصف التقني لسلعة إلكترونية حيث كانت مواصفات السلعة أدنى بقليل من الحد الذي يسمح باعتبارها خاضعة للرقابة، أثناء طلب التصريح من قبل الشركة أ.
- وكشف التحقيق أن الشخص أ يمتلك ثلاث شركات ويستخدمها لإعادة شحن السلعة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تلقى هذا الشخص أموالاً من شخص اعتباري في دول عالية المخاطر لتسليم السلعة الإلكترونية.
- علاوةً على ذلك، أدى التحقيق إلى الكشف عن ان العملية تتعلق ببيع وشحن وتصدير سلعة ذات استخدام مزدوج إلى شخص اعتباري في دولة عالية المخاطر تدعم برنامج اسلحة الدمار الشامل.



الفصل 2: تصنيف الحالات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة خلال فترة 2022 -

2023

12. تجدر الإشارة في هذا القسم إلى أنه تم استبدال مصدر المعلومات بالجهات المبلّغة لأن الحالات هي فقط من تقارير معاملات مشبوهة مرفوعة من الجهات المبلّغة ولا ينبغي مقارنتها بالفترات الزمنية السابقة بما أنّ الفصل السابق يتضمن حالات من مصادر متعددة.

التصنيف بناءً على الجهة المبلّغة

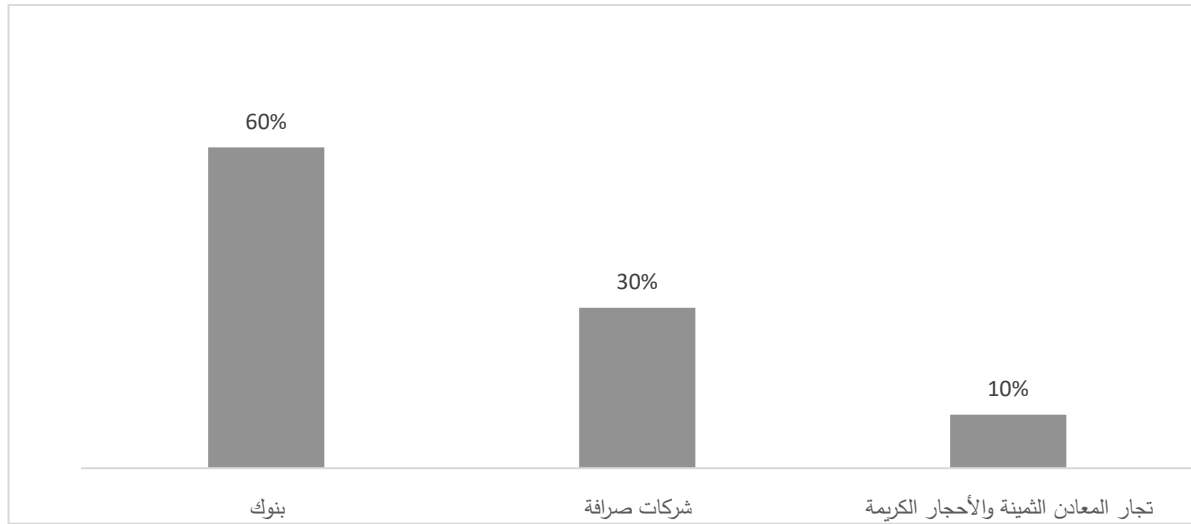
13. يسرد الجدول أدناه الجهات الرئيسية الثلاثة المبلّغة التي ساهمت في بناء الحالات الـ 10 التي تم تحليلها في هذه الفترة. ويلاحظ من الجدول أدناه أنّ أعلى عدد من التقارير جاء من القطاع البنكي الذي رفع تقارير معاملات مشبوهة مما أدى إلى تحديد أنشطة تمويل الإرهاب أو انتشار التسلح أو التهرب من العقوبات بموجب قائمة الأمم المتحدة وقائمة الإرهاب المحلية.

14. علاوةً على ذلك، تأتي شركات الصرافة في المرتبة الثانية مما يدل على أهمية القطاع الخاص في الكشف عن القضايا المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة.

الجدول 4 - عدد الحالات بحسب الجهات المبلغ عنها (2022-2023)

الجهة المبلغ عنها	العدد
بنوك	6
شركات صرافة	3
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	1

رسم 4 - نسبة الحالات مصنفة بحسب الجهة المبلغ عنها



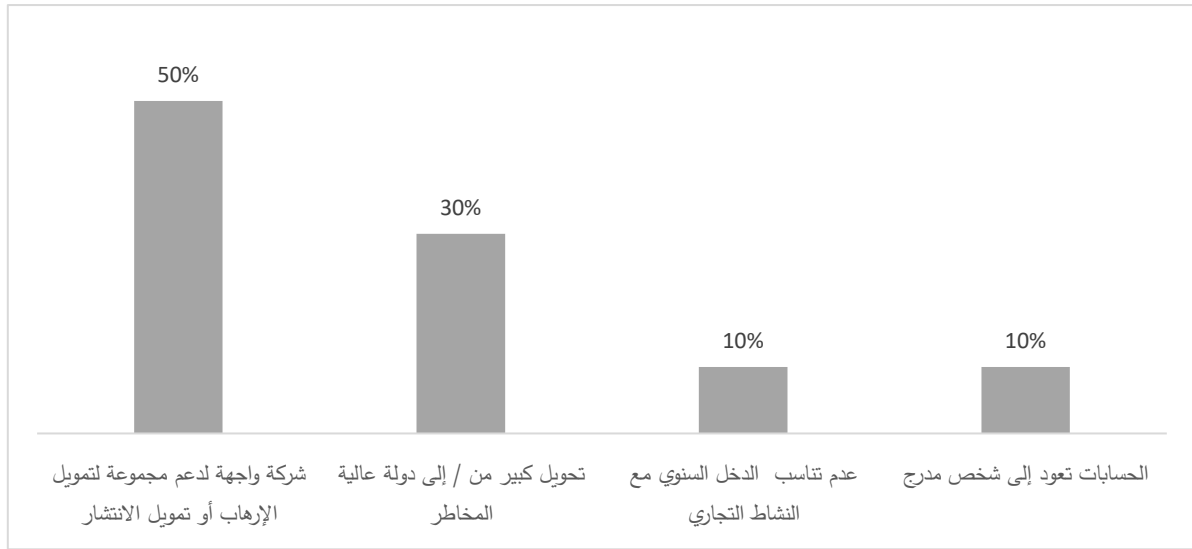
التصنيف بناءً على الاشتباه الذي تم تحديده

15. يسرد الجدول أدناه أربعة أنواع من الشبهات التي استندت إليها الحالات. وكما هو مبين في النتائج الواردة أدناه، فإن أول نوع من الشبهات التي يؤدي للإبلاغ عن الأساليب التي يستخدمها المجرمون لإخفاء دعمهم لأنشطة تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار هي بشكل أساسي إنشاء الشركات الواجهة والتحويلات عالية القيمة من وإلى دول عالية المخاطر. ويذكر هنا وجود اختلاف طفيف عن الفصل الأول حيث كانت الشبهات تتولد من الشركات الواجهة في المقام الأول وشحن المواد ذات الاستخدام المزدوج في المقام الثاني. وتظهر هذه النتائج أن ممالي الإرهاب وانتشار التسلح يحاولون الاعتماد على طرق بديلة لتحقيق أهدافهم.

الجدول 5 - عدد الحالات بحسب نوع الاشتباه (2022 - 2023)

نوع الاشتباه	العدد
شركة واجهة لدعم مجموعة لتمويل الإرهاب أو تمويل الانتشار	5
تحويل كبير من / إلى دولة عالية المخاطر	3
عدم تناسب الدخل السنوي مع النشاط التجاري	1
الحسابات تعود إلى شخص مدرج	1

الرسم 5 - نسبة الحالات بحسب نوع الاشتباه

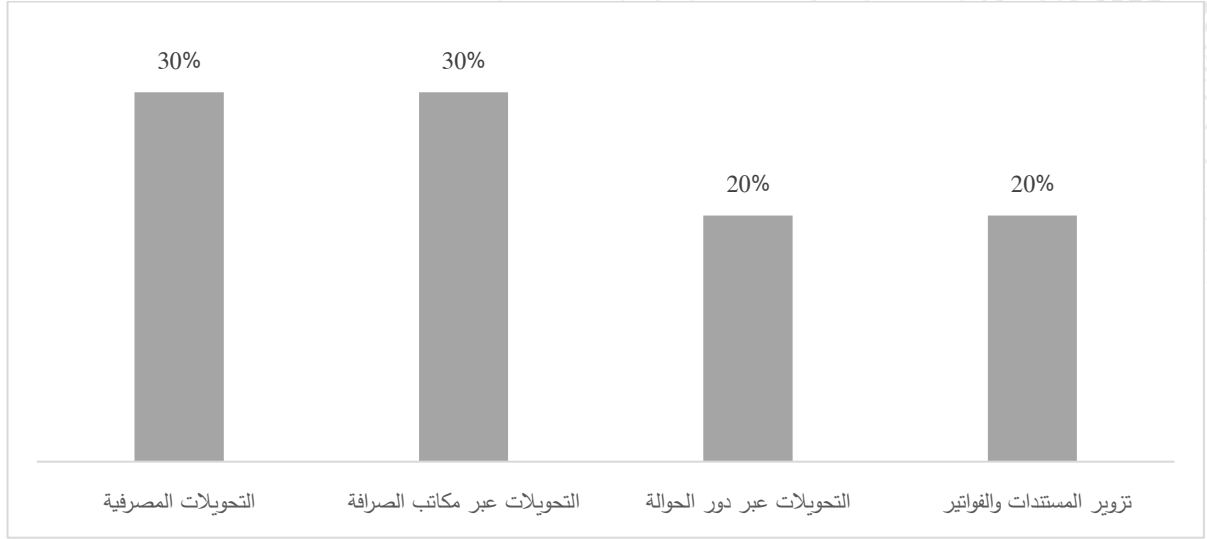


التصنيف بناءً على الأدوات والوسائل المستخدمة

16. يسرد الجدول أدناه أربع أدوات ووسائل يستخدمها المجرمون ويلقي الضوء على الأداة أو الوسيلة الأكثر شيوعاً التي يستخدمها المجرمون لنقل الأموال والأصول الأخرى لدعم أنشطة تمويل الإرهاب أو برامج تمويل الانتشار وذلك من خلال استخدام التحويلات عبر المصارف أو شركات الصرافة. كما يوضح الجدول أن تزوير المستندات والفواتير لا يزال يشكل خطراً كبيراً كما تم تحديده في الفترة السابقة (2019-2021).

الجدول 6 - عدد الحالات بحسب الأدوات أو الوسائل المستخدمة (2021-2023)

الأداة أو الوسيلة	العدد
التحويلات المصرفية	3
التحويلات عبر مكاتب الصرافة	3
التحويلات عبر دور الحوالة	2
تزوير المستندات والفواتير	2



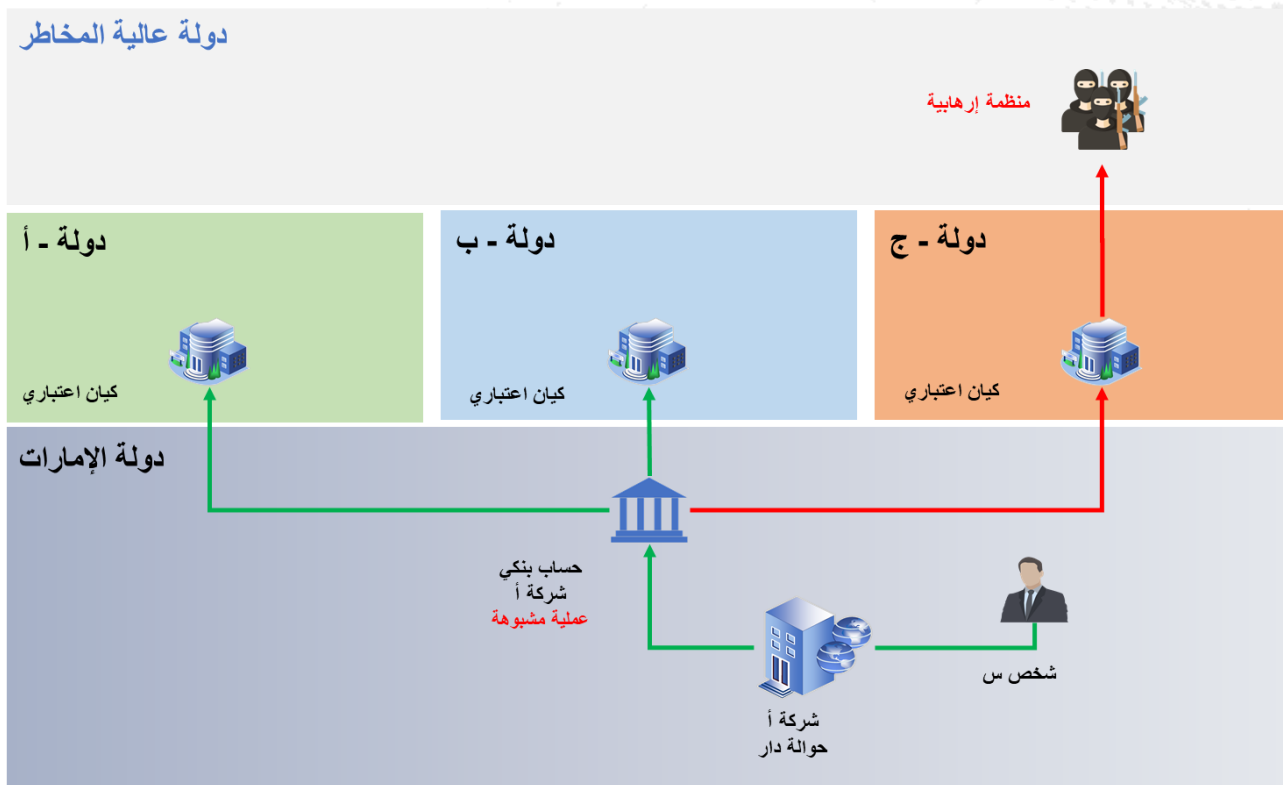
الأنماط والتطبيقات المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة

17. بناءً على الحالات المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة، تم تحديد مجموعة من الأنماط التي يستخدمها المجرمون بشكل متكرر من أجل تجنّب العقوبات المالية المستهدفة. وتشمل الأنماط أيضاً القطاعات والأساليب والأدوات الرئيسية المستخدمة لتمويل أي معاملات مالية أو غير مالية لدعم الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المدرجة.

• أنماط و تطبيقات تمويل الإرهاب

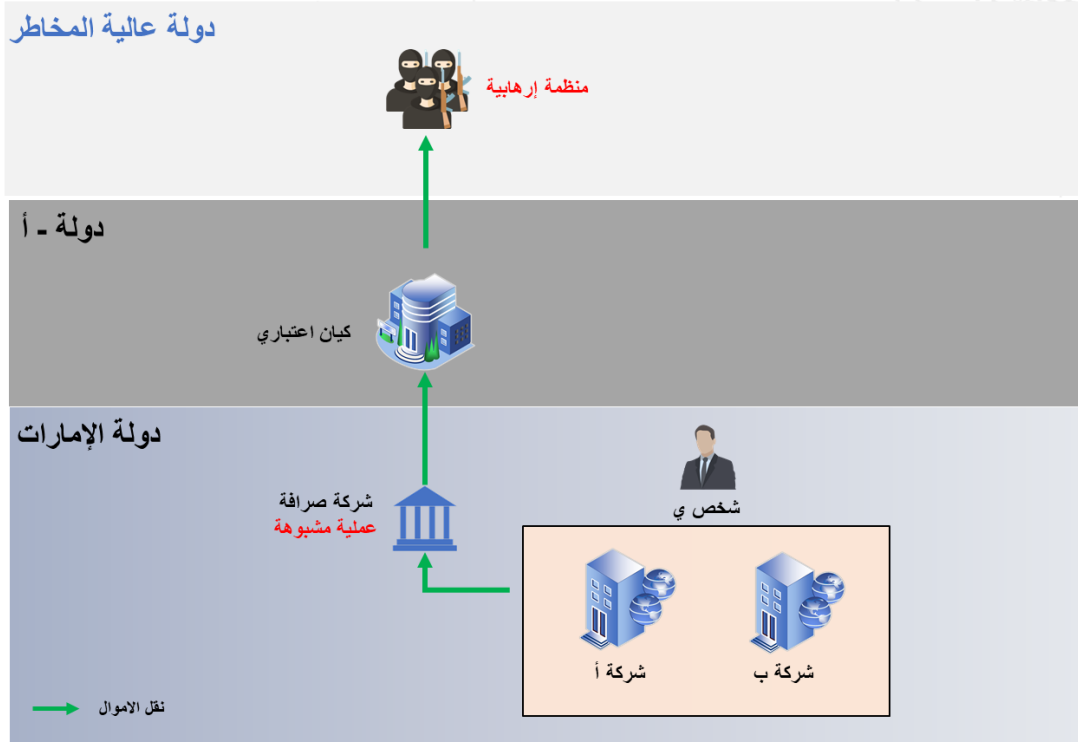
○ النمط/التطبيق الأول: الشركات الواجهة لأنشطة تمويل الإرهاب

- رفع بنك محلي تقرير معاملة مشبوهة بشأن الشخص الذي استخدم الحسابات المصرفية الخاصة بشركته كدار حوالة لتحويل الأموال إلى إحدى مناطق النزاع.
- وكشف التحقيق عن إجراء تحويلات إلى ثلاث دول هي الدولة أ والدولة ب والدولة ج. حيث أكدت التحقيقات أن الأموال التي مرت عبر الدولة ج وصلت إلى إحدى الجماعات الإرهابية.



○ النمط / التطبيق الثاني: تحويلات كبيرة إلى دولة عالية المخاطر

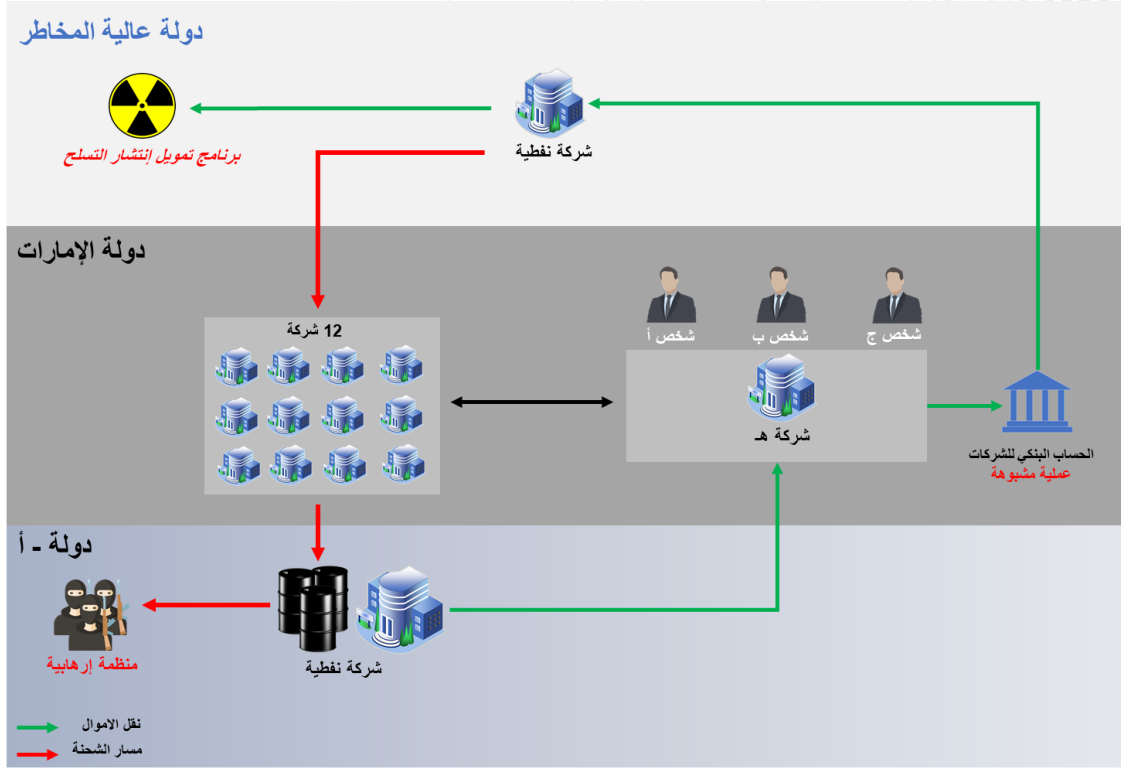
- رفع مكتب صرافة تقرير معاملة مشبوهة عندما قام الشخص س بتحويل الأموال إلى الدولة أ، وهي دولة عالية المخاطر، عن طريق مكتب الصرافة باستخدام مبالغ نقدية كبيرة.
- وكشفت التحقيقات أن الشخص س أنشأ الشركتين أ وب وهو يديرهما، من أجل جمع الأموال ودعم الجماعات الإرهابية في تلك الدولة عالية المخاطر.



• أنماط و تطبيقات تمويل انتشار التسليح

○ النمط/التطبيق الأول: تجارة النفط

- انطلقت دراسة الحالة هذه بفعل تقرير معاملة مشبوهة من أحد البنوك المحلية عندما اشتبه في معاملات متعددة ضخمة بين الشركة ه و 12 شركة أخرى في دولة الإمارات.
- وكان الشخص أ قد أنشأ شركة واجهة (الشركة ه) مع شخصين آخرين وهي تعمل في توريد السفن وتجارة النفط والغاز. استخدمت الشركة ه 12 شركة تابعة تعمل في نفس القطاع لشحن النفط من الدولة عالية المخاطر إلى الدولة أ باستخدام دولة الإمارات كممر لإعادة الشحن.
- وكان يتم إرسال عائدات بيع النفط إلى الجماعة الإرهابية من خلال النظام المالي الإماراتي لدعم برنامج أسلحة الدمار الشامل في تلك الدولة.



○ النمط/التطبيق الثاني: تزوير المستندات والفواتير

- ورد تقرير معاملة مشبوهة من بنك محلي بشأن تلقي الشركة أ تحويلات ضخمة واردة من الشركة ب، التي تقع في دولة عالية المخاطر، وتهدف إلى شراء السلع. وكانت القيمة المعلنة للسلع المشتراة أقل بكثير من سعر السوق الفعلي.
- وكشف التحقيق أن الشركة أ قد زوّرت الوثائق وزورت الوجهة النهائية لإخفاء مصدر وطبيعة السلع لإعادة تصديرها إلى دولة عالية المخاطر.
- كما كشف التحقيق أيضاً أن الأموال الواردة من الشركة ب قد تم تحويلها إلى الشركة ج عن طريق دار حوالة لشراء أجهزة تنتج الصواريخ وأنظمة أخرى ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل.



18. من خلال هذا المستند، يلاحظ بأن الافراد والجماعات الإجرامية قد نَوَّعت على مرّ السنين من أساليبها وتقنياتها في تمويل الإرهاب وانتشار التسلح والتهرب من العقوبات. لذلك، يجب أن تكون المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية على اطلاع دائم بالابتكارات في أساليب دعم الأنشطة غير المشروعة والتهرب من العقوبات التي يستخدمها المجرمون لتمويل الجماعات الإرهابية أو برامج أسلحة الدمار الشامل.

19. وتم أيضاً ملاحظة أن مشاركة القطاع الخاص أدت دوراً حاسماً في تحديد أنشطة التهرب من العقوبات من خلال الإبلاغ عن الحالات بناءً على الاشتباهات المرتبطة بمخاطر القطاع ذات الصلة. وقد ساعدت تقارير المعاملات المشبوهة التي تضمنت معلومات ذات جودة عالية جهات إنفاذ القانون على بناء قضايا ناجحة أسفرت فيما بعد عن تتبع الأموال المتصلة بأنشطة تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والحجز عليها، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعطيل الشبكات المالية غير المشروعة.

20. ومن خلال هذا المستند، يهدف المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار إلى توفير مرجع واضح للعاملين في خطّ الدفاع الأول في جميع القطاعات الذين يهدفون إلى تعطيل الشبكات المالية غير المشروعة المتعلقة بأنظمة العقوبات المالية المستهدفة. ويتجلى تأثير وأهمية تبادل المعلومات الاستباقية من قبل القطاع الخاص بمزيد من التفصيل في [الدليل الإرشادي للعقوبات المالية المستهدفة](#) التي نشرها المكتب التنفيذي.

التوصيات

- أن تقوم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودو خدمات الأصول الافتراضية بعكس نتائج هذا المستند عند تحديث سياساتها وإجراءاتها وضوابطها الداخلية وخططها التدريبية.
- ينبغي أن تجري المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودو خدمات الأصول الافتراضية تقييمات المخاطر المؤسسية لتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار الخاصة بها لفهم المخاطر الكامنة وتحديد والتخفيف منها مع مراعاة تقييمات المخاطر الوطنية واستنتاجات هذه الوثيقة.
- على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودو خدمات الأصول الافتراضية بذل العناية الواجبة المعززة لمعاملات تمويل التجارة العابرة للحدود المتعلقة بالدول عالية المخاطر التي لديها ضوابط ضعيفة لمراقبة الصادرات.
- على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودو خدمات الأصول الافتراضية الإبلاغ فوراً عن حالات التهرب من العقوبات وأنشطة تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار التي يتم رصدها إلى وحدة المعلومات المالية باستخدام أسباب الإبلاغ ذات الصلة على منصة goAML.
- قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودو خدمات الأصول الافتراضية بالتسجيل في منصة التعلم الإلكتروني الخاصة بالمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار لمواكبة المعايير الدولية ذات الصلة والتشريعات المحلية في مجال العقوبات المالية المستهدفة.

